مجلـة المفكـر ـــــــــــــــــــ المجلـد 14 / العـدد 2 (جوان 2019) ص 149- 171

المجالس البرلمانية و أزمة المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي (2010-2016)

Parliamentary councils and the crisis of political participation in the Arab countries (2010-2016)

الدكتور : **قاضـــي خيـر الديـــن**
أستاذ محاضر " ب " - كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان / الجزائـــــــر
Khayreddine.kadi@yahoo.fr

تاريخ الإرسال :	تاريخ القبول :	تاريخ النشر :
2019/04/24	2019/06/10	2019/06/27

المؤلف المرسل : د. قاضي خير الدين / Khayreddine.kadi@yahoo.fr

الملخص:

تعد المشاركة السياسية من أهم المؤشرات الدالة على ديمقراطية الدولة من عدمها، بحيث تتضمن الانخراط في الأحزاب و الجمعيات و كذا المشاركة في الإنتخابات، إلا أن الحصول على مقاعد ضمن المجالس المنتخبة تعد من أسمى و أرقى هته الأنواع من المشاركات ، لطالما أنها تبقى طواعية في صناعة القرار، لذلك جاءت الدراسة لتتناول أزمة مشاركة المرأة في ظل هيمنة الرجل على المؤسسات التشريعية في الوطن العربي، أين أفرزت النتائج عن تواجد هزيل للمرأة في المجالس البرلمانية بالرغم من المجهودات المبذولة و المتواصلة لإصلاح هته المجالس بتعزيز أكثر تواجد لهن.

الكلمات المفتاحية: المجالس البرلمانية، أزمة المشاركة السياسية، المرأة، الوطن العربي.

Abstract:

Political participation is one of the most important indicators of state democracy such as participation in parties and associations, participation in elections, but obtaining seats on elected councils is one of the highest and most prestigious types of participation, as they remain voluntary in decision-making. Therefore, the study is intended to address the crisis of women's participation in legislative institutions in the Arab world, where the results have led to a low presence in parliamentary councils despite ongoing efforts to reform them.

Keywords: Parliamentary council, political participation crisis, Arab countries, women.

مقدمة:

تصاحب مع بروز فكرة الديمقراطية مسألة المشاركة السياسية و التي من خلالها يصبح المواطن قادرا على التأثير في مسار صنع القرارات أو في بعض الأحيان يكون هو صانع القرار عندما يصل إلى مراكز قيادية تؤهله لذلك، سواءا على المستوى المحلي أو حتى على المستوى الوطني، و لكن في ظل وجود أنظمة استبدادية في الوطن العربي دخلت المشاركة السياسية في أزمة خانقة تمخض عنها مشاركة لا اتفاقية فيما يعرف بأحداث الربيع العربي، مما حتم على هذه الأنظمة أن تعيد النظر بمجموعة من الإصلاحات في كيفية إشراك المواطن في الحياة السياسية ضمن القنوات الرسمية و دون عنف، و خصوصا في شقها النسوي الذي لايزال يعاني اللامساواة في تقلد المناصب السياسية و عدم تمكينها في كثير من بلدان الوطن العربي في المجالس البرلمانية ما يطرح أزمة مشاركة سياسية للمرأة، فإلى أي مدى هي المشاركة السياسية للمرأة العربية في المجالس البرلمانية ؟.

لتتبلور معها مجموعة من التساؤلات و هي كالآتي:

. ماذا نعني بأزمة المشاركة السياسية ؟.

. ما هي المقاربات التحليلية المفسرة للمشاركة السياسية، خصوصا التي تلقي ضوءها على المرأة؟.

. ما هي أسباب أزمة المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي ؟.

. ما طبيعة التصويت في المجالس البرلمانية لبلدان الوطن العربي ؟.

. ما نوعية المشاركة السياسية للمرأة في المجالس البرلمانية لبلدان الوطن العربي ؟.

و لأجل ايضاح هذه التساؤلات عمدت الدراسة إلى طرح الفرضية التالية:

كلما قلى تواجد المرأة في المجالس البرلمانية كلما ازدادت أزمة المشاركة السياسية لبلدان الوطن العربي.

حدود الدراسة:

. الإطار المكاني: تم تناول الوطن العربي من خلال مجموع الدول التي تشكله و ذلك عبر تقسيمه إلى مجموعات:

المجموعة الأولى: منطقة المغرب العربي و شمال إفريقيا.

المجموعة الثانية: منطقة شبه الجزيرة العربية.

المجموعة الثالثة: منطقة الهلال الخصيب.

المجموعة الرابعة: منطقة شرق إفريقيا.

. الإطار الزماني: حتى يستطيع الباحث الحصول على المعلومات و ضبط متغيرات الدراسة، تم وضع مدة زمنية تبتدئ من سنة 2010 و هو بداية عمر الحراك في المنطقة العربية إلى غاية سنة 2016.

و في اطار **صعوبات الدراسة**، واجهت الباحث صعوبة تحيين المعلومات و الإحصائيات حول ولوج المرأة ضمن المجالس البرلمانية، خصوصا و أن بلدان الوطن العربي تعاني من القلاقل و الأزمات ما يصعب من تعامل المنظمات النسوية مع الهيئات الدولية المختصة بتجميع الإحصائيات، إضافة إلى ذلك فيه صعوبة تتعلق بتوظيف المقاربات التحليلية المفسرة لأزمة المشاركة السياسية، أين تم تغليب مقاربة النوع لملاءمتها مع موضوع الدراسة.

أولا: المجالس البرلمانية و أزمة المشاركة السياسية: مدخل مفاهيمي: إذ تعد من بين أهم المراحل في البحوث العلمية لما لها من دور هام في التحكم في مسار الدراسة و عدم تجاوز الإطار العام للموضوع، و من بين هته المفاهيم نجد:

أ/ المشاركة السياسية:

. **لغة:** المشاركة هي كلمة مترجمة إلى اللغة العربية من أصل participation ، و هي مشتقة من إسم المفعول للكلمة اللاتينية، و التي تتكون من جزأين pars و بمعنى جزء و الثاني (كومبار) و يعني القيام، و كلتاهما معا يعني القيام بالدور.

. **اصطلاحا:** يمكن أن نلاحظ أن مسميات المشاركة السياسية مختلفة و متنوعة، فهناك من يطلق عليها المشاركة الجماهيرية، و هناك من يسميها المشاركة الشعبية أو المشاركة العامة، و لكن في نهاية الأمر تشير كلها إلى كيفية المشاركة ضمن عملية صناعة القرار (داود الباز ، 2002، ص. 19) سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي، و من بين التعاريف نجد:

. نورمن ناي و سيدني فيربا يعرفان المشاركة السياسية على أنها: " تلك الأنشطة المشروعة التي يمارسها المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية اختيار أشخاص الحكام و ما يتخذونه من قرارات"، و بالتالي فهي عملية من خلالها تتم المشاركة عبر قنوات مشروعة بهدف التأثير في صناعة القرارات.

. ميرون فينير: المشاركة السياسية هي: " أي فعل تطوعي يبغي التأثير في اختيار السياسات العامة أو اختيار القادة السياسيين في أي مستويات الحكم المحلية أو القومية."، فهذا التعريف يشير إلى فكرة التطوعية و مدى مشاركة الأفراد في اختيار القادة، في إشارة منه إلى عنصر الإنتخاب كآلية يمكن أن تكون سندا في المشاركة.

. تعريف *صمويل هنتنغتون* و *جورج دومينيجيه*: " المشاركة السياسية هي نوع من النشاط يقوم به المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي"، فمن خلال هذا التعريف يشار من خلالها على أن المواطن العادي هو من يقوم بالفعل و لكن يقصر مساهمته على المستوى الوطني دون المحلي.

. تعريف روش: " المشاركة السياسية هي مشاركة الفرد في مستويات مختلفة من النشاط في النظام السياسي، و هي تتراوح بين عدم المشاركة و بين شغل منصب سياسي."، إذن فهو يضع مراكز و مراتب محددة لأجل مشاركة المواطن في الحياة السياسية (محمود حامد مهمور ، 2012، ص. 113) إلى غاية بلوغه منصب سياسي و إداري في نفس الوقت.

ب/ أزمة المشاركة السياسية:

تشير الدراسات حول التنمية السياسية إلى وجود مجموعة من الأزمات حالت دون بلوغها، ونجد من بينها: أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة التغلغل، أزمة الإندماج و التكامل، أزمة المشاركة السياسية و بالتالي فهذه الأخيرة هي أحد الأزمات التي تعاني منها النظم السياسية في العالم و الوطن العربي بصفة خاصة، و من بين التعريفات نجد:

. ميرون فينير: في اطار حديثه عن أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية يقول: "قليلة هي تلك البلدان حديثة الاستقلال التي تشجع أو على الأقل تسمح بالمشاركة السياسية الجماهيرية... ففي البلدان التي تحت الحكم العسكري فلا تسمح بالأحزاب قط... و منتقدي الحكومة غالبا ما يأخذون الحيطة لما يتعرضوا اليه للسجن" (وجدان كاظم التميمي ، 2013، ص. 89).

. لوسيان باي: "حينما يكون ثمة اختلاف حول المعدل الملائم لاتساع المشاركة الجماهيرية، و عندما يشكل تدفق الجماهير الجدد ضغوطا ثقيلة على المؤسسات القائمة، و بقدر ما تنجذب قطاعات جديدة من السكان إلى العملية السياسية و بقدر ما تظهر اهتمامات و قضايا جديدة تعرض استمرارية الحكم القديم للتفكك و تجعل ثمة حاجة ماسة إلى إعادة تشكيل البناء الكلي للعلاقات السياسية في المجتمع"، فمن خلال هته الرؤى حول أزمة المشاركة السياسية تتشكل بعض ملامح هته الأزمة من خلال:

1. خيبة الأمل في العمل السياسي.
2. قصور الوعي السياسي (بومدين طاشمة، 2011، ص. 94)
3. اللامبالات السياسية.
4. انعدام الثقة بين الحاكمين و المحكومين (عبد الهادي الجوهري، 2001، ص. 331).

جـ/ الوطن العربي:

هي منطقة جغرافية كبيرة تتكون من الدول التي تتكلم باللغة العربية(عمر كامل حسن، 2008، ص. 10)، و في العادة لديها العديد من التسميات: الوطن العربي الكبير، العالم العربي، البلدان العربية، الدول العربية.

. الموقع الفلكي: يمتد الوطن العربي بمساحة تصل إلى 14 مليون كم^2 (محمد أزهر السماك، 2011، ص. 13)، أكبرها الجزائر بما يعادل 2.381.741 كم^2 ، كما أن الوطن العربي يقع بين دائرتي عرض 2° جنوبا (حدود الصومال مع كينيا)، و حتى 37,5° شمالا(حدود العراق مع تركيا) أي نحو 40° عرضية، كما تمتد بين خطي طول 17° غربا (حدود موريتانيا مع السنغال) إلى 60° شرقا (سلطنة عمان).

. توزيع السكان في الوطن العربي: في كثير من الأحيان يقسم الوطن العربي بحسب الرقعة الجغرافية، فيه ما يسمى بعرب القارة الآسيوية و آخرون ينتمون إلى القارة الإفريقية و أغلبهم متواجدين في القارة الإفريقية بما نسبة 66% (حسام جاد الرب ،[د. ت.]، ص. 170) و تستحوذ كل من مصر و الجزائر أكبر هته النسب، كما يمكن تقسيم الوطن العربي إلى أربعة (4) أقاليم جغرافية و هي كالآتي (محمد محمود السرياني ، 2014، ص. 14):

1. منطقة المغرب العربي و شمال افريقيا: و تضم مجموع البلدان التالية: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، السودان، ليبيا، موريتانيا، جنوب السودان.

2 . منطقة شبه الجزيرة العربية: و هي تضم: الإمارات، البحرين، الكويت، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر، اليمن (يحي محمد نهان ، 2009، ص. 7).

3 . منطقة الهلال الخصيب: الأردن، العراق، سوريا، لبنان، فلسطين.

4 . منطقة شرق افريقيا: الصومال، جيبوتي، جزر القمر.

د/ المجالس البرلمانية:

السؤال الجوهري حول الديمقراطية هو: كيف و إلى أي مدى يستطيع الشعب أن يحكم نفسه ؟ (عبد الله الداير ، 2008، ص. 18) ، فالإجابة هي عن طريق أشخاص ينوبون عنهم في مجالس تعرف بالمجالس البرلمانية، أين تقوم الدول باستحداث مجالس نيابية يدخلونها عن طريق الإنتخاب في الدول الديمقراطية و هو جوهرها، فمن بين الأسس الرئيسية لهته الديمقراطية نجد: وجود تعددية حزبية(بوحني قوي ، 2012، ص. 56)، آلية انتخابية، التداول السلمي على السلطة (محمد فهيم درويش ، 2010، ص. 310)، و بالتالي تلعب المجالس النيابية دورا هاما كمؤشر لديمقراطية الدولة من عدمها، و في ذات السياق يكون لهذا المجلس بعض خصائص السيادة تجعل منه سلطة تواجه بها باقي السلطات، على حد تعبير مونتيسكيو في كتابه روح القوانين: "الانفراد بالسلطة هو الاستبداد، السلطة هي قوة و لا يمكن ايقاف القوة إلا بالقوة" ، ثم إن هته النيابة لا مفر منها لأنه لو كان هنالك شعب من الآلهة لحكموا أنفسهم بذات الطريقة أي عبر نواب، و فهم البعض من يقسم هته المجالس في الدول إلى قسمان: ذات الغرفة الواحدة، أو ذات المجلسين بحسب طبيعة النظام السياسي و توجهه.

ثانيا: المقاربات المعرفية لتحليل المشاركة السياسية:

يوجد العديد من الإقترابات و الأطر التحليلية لفهم المشاركة السياسية في الدول من بينها نجد:

أ/ التحليل سوسيو اقتصادي:

تجسدها مدرسة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات الأربعينات بقيادة بول لازارسفيلد (Paul lazarsfeld)، حيث قام فريق بحثه بتحليل تأثير الحملات الإنتخابية على الناخبين مع توضيح أهمية المتغيرات سوسيو اجتماعية في تفسير السلوك الإنتخابي، و النتيجة لهذا البحث كانت عبر تأكيدهم لهته المقاربة، أي أن الناخبين يفكرون سياسيا كما هم اجتماعيا، كما أنه و في سنة 1940 خلال الإنتخابات الرئاسية و ضمن عينة بحث جاءت النتائج لتؤكد أن الناخبين في الريف من ذوي أصول بروتستنتية و المنتمين للطبقة العليا من المجتمع صوتوا لصالح الديمقراطيين، كما أن

هذه النسبة ترتفع بـ 86% عند الكاثوليكيين في المدينة الذين ينتمون للطبقة الهشة خلال هته الفترة صوتوا لصالح الجمهوريين، و بالتالي فالعامل الديني يلعب دورا هاما في تشكيل التوجهات، كما يوجد العديد من المتغيرات الهامة ضمن هته المقاربة و نجد:

1/ الســـن: يلعب السن دورا في تشكيل التوجهات السياسية للناخبين و ذلك ما أشارت إليه دراسة بيرشرون (Anrick percheron, p. 228.) من خلال الاستفتاء الذي أدلى به الشباب في فرنسا اتجاه الحرب الجزائرية أو حتى توجه الناخبين الذين يفوق عمرهم الأربعين سنة يتجهون للحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية.

2/ الجنس: هو الآخر يلعب دورا في الإنتخابات و المشاركة السياسية بين الرجال و النساء، فيمكن أن يتجه الرجال بكثرة إلى الحزب الديمقراطي و النساء إلى الحزب الجمهوري و العكس صحيح.

3/ المستوى التعليمي: يشكل هذا المتغير بعدا رئيسيا في المشاركة السياسية من عدمها، بحيث بناءا للمستوى التعليمي يقسم الناخبون أو المنخرطون في الأحزاب إلى فئات و مستويات ثقافية، فئة متعلمة و أخرى غير متعلمة، فئة الطلبة الجامعيين أو الفئة المتوسطة من التعليم، مما يتيح للباحث التصنيف بميولاتها، مثلما توصل إليه موريس دوفرجيه (Maurice Duverger) إلى وجود أحزاب أطر و كوادر و هي الفئة النخبوية ذات المستوى الثقافي العالي و أحزاب جماهيرية و هي الفئة التي تضم عامة الناس و من مستويات تعليمية منخفضة.

4/ الإقامة: هو تعبير عن المناطق التي يأتي منها المترشحون أو الناخبون أو المنخرطون و الفاعلون في الشأن السياسي، كتقسيمهم إلى فئة الريف و فئة الحضر.

5/ المهنة: يشير هذا المتغير إلى البعد الاقتصادي بتقسيم الناخبين إلى شرائح و طبقات في المجتمع، كطبقة العمال أو الحرفيين و التجار أو المهن الحرة كالمحامين و الأطباء و أي الميولات لديهم.

ب/ التحليل البسيكولوجي:

في سنوات الستينات جامعة ميشيغان في الولايات المتحدة الأمريكية جاءت بالنقيض من المدرسة الأولى باعتمادهم المتغير البسيكولوجي في التحليل، فقاموا بتحليل الإنتخابات بولوج الأشخاص ضمن أحد الحزبين (جمهوري، ديمقراطي) ، فكانت النتائج هي أن الطفولة و التربية تلعبان دورا هاما في تكوين شخصية الفرد، و من ثم تأثيرها على الخيارات السياسية، إذن فالفرد هو الأساس في التحليل و ليس الجماعة، و الاستجابة تكون إما لعادة أو غريزة أو إدراك و وعي.

ج/ نظرية الإختيار العقلاني:

إن التحليلات الإجتماعية هي مترابطة و متداخلة في العديد من التخصصات، لذلك فتحليل المشاركة السياسية تتداخل بما هو سياسي و اجتماعي و حتى اقتصادي، و خصوصا درجة الارتباط الوثيقة في مقاربة الاختيار العقلاني بالاقتصاد و نظرا لأن هذا الأخير يرى في المؤسسة الإقتصادية على أنها تسعى إلى الربح و بأقل التكاليف، كذلك سعت هته النظرية إلى توظيف هته الفكرة في الحقل السياسي عبر اعتبار الفرد أنه يشارك لتحقيق أكبر منفعة، و من بين الرواد الأوائل الذين أرادوا تحقيق الفكرة هو أنتوني داونز(Anthony Downs) (Mark Gray, A. wuffle, 2005, p.737) الذي يرى في الناخب على أنه فاعل عقلاني في المعنى الذي يبحث عن الربح الأقصى و بأقل التكاليف، ثم ازدادت هته الفكرة تقدما مع جيمس كولمان (James Colemane) فأصبحت بذلك من أهم النظريات الحديثة (سامية خضر صالح ، 2005، ص. 74).

د/ النظرية المؤسساتية:

يرى موريس دوفرجيه في قضايا الصراع على أنها ليست هي المحرك الأساسي لعمل السياسة و أن اصطلاح زوال السياسة يظل جديرا بالنقد، لأن زوال العنف و الاستعاضة عنه بالمشاركة هو الذي ينقل بالصراع بين الأفراد إلى التنافس في الولوج إلى القضايا السياسية، لذلك تم وضع قنوات تساعد على صناعة القرار في ظل مشاركة سياسية اتفاقية (فيليب برو ، 2006، ص. 305) مثل ما جاء به ألتوف و روش حول التدرج الهرمي للمشاركة السياسية:

..... شغل منصب سياسي و إداري

..... السعي لشغل منصب سياسي و إداري

..... عضوية نشطة في تنظيم سياسي

..... المشاركة في الإجتماعات الشعبية و المظاهرات

..... عضوية سلبية في منظمة سياسية.

..... عضوية سلبية في منظمة غير سياسية.

..... المشاركة في مناقشة سياسية غير رسمية.

..... بعض الإهتمام بالسياسة.

..... التصويت في الإنتخابات.

عدم المشاركة في السياسة

و بالتالي فمن خلال الشكل يتضح أن التصويت في الإنتخابات (بيتر كالفرت ، 2002، ص. 285) هو أولى القنوات التي تتم من خلالها مشاركة المواطنين في صنع القرار عبر اختيار البرامج التي يجسدها أحزاب سياسية، ثم تنتقل بعدها إلى بدايات الاهتمام بالسياسة، فالانخراط و العضوية إلى غاية بلوغ مراكز قيادية بتقلد المناصب السياسية في الدولة، سواءا بالإنخراط في المؤسسات التمثيلية كالبرلمانات و المجالس المحلية، ثم تأتي أعلاها هي تقلد منصب سياسي و إداري في نفس الوقت كرئيس دولة أو رئيس المجلس البلدي على المستوى المحلي لأنه يمثل الشعب كما يمثل الدولة.

هـ/ نظرية النوع:

في ظل بروز المجتمع الصناعي عند الأوربيين دخلت معها المرأة عالم الشغل، فاكتسبت معها حقوقا اجتماعية و مدنية كالحق في الشغل، و الحق في التصويت، و الحق في الترشح، و بالتالي دخولها عالم السياسة بتقلدها مناصب سياسية و إدارية عليا، كما عبرت عنها بعض التقارير الدولية مثل تقارير التنمية البشرية و تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بإعادة النظر للمسائل و القضايا المتعلقة بالمرأة بإدراج مفاهيم جديدة مثل الكوطا، المساواة و التمكين الأمر الذي يسمح لها بالمشاركة في صنع القرارات المصيرية لها من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين (ذكورا و إناث) (بن رحو سهام،2014، ص. 200).

ثالثا: أسباب أزمة المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي:

توجد العديد من الأسباب التي تؤثر في مشاركة المرأة في الحياة السياسية منها نجد:

أ/ من الناحية الإجتماعية:

في دراسة وضعها كل من بورن (Burn)،سكلوزمان (Schlozman)، فيربا (Verba)سنة 2001 حول أسباب عدم مشاركة المرأة في الحياة السياسية، تم وضع أربعة (4) فرضيات و هي:

1. النساء يشاركن أقل لقلة الوقت بسبب النشاطات المرتبطة بالأطفال.
2. عدم التفكير في الأمور السياسية بسبب المكانة التي يأخذها الأطفال في الحياة.
3. مشاركتهن أقل نظرا للوزن الذي تأخذه الأسرة في تشكيل السلوكات.
4. تشاركن أقل نظرا للوضع سوسيو اقتصادي المختلف عن الرجال.

إضافة إلى ذلك فيه خصوصية للمرأة في الوطن العربي و هي متمثلة في:

ـ الأسرة: من الناحية السوسيولوجية (عبد الحليم الزيات ، 2002، ص. 25) فالأسرة هي معيشة رجل و امرأة أو أكثر معا، على أساس الدخول في علاقات جنسية يقرها المجتمع، لذلك فالمرأة العربية تخضع لإرادة زوجها و لن يكون لها الحرية السياسية في المشاركة.

ـ مجتمع مغلق: يرى هشام شرابي من خلال دراسته حول المجتمع الأبوي و الذي يكون فيه خضوع دائما لإملاءات فوقية و لا يمكن تجاهلها و خصوصا في القضايا السياسية.

ـ القبيلة: هي مجموع الأسر التي تربطهم علاقة قرابة، لأن هذا الأخير مثلما يعرفه راد كليف براون: " على أنها علاقات مباشرة تنشأ بين شخصين نتيجة انحدار أحدهما من صلب الآخر، و من جهة أخرى إذا تكلمت عن القبيلة فإن ابن خلدون نظر إليها من وجهة نظر العصبية بجعلها المركز في التحليل، و لكن هته الرابطة تجعل من شيخ القبيلة أو كبيرها هو الذي يتحكم في زمام الأمور، و المرأة ضمن المجتمعات التقليدية تبقى بعيدة عن الحياة السياسية (حافظ عبد الرحيم،2006، ص. 93)، و نظرا لأن هذا العامل مهم فدراسة منصور مرقومة حول القبيلة و السلطة و المجتمع في المغرب العربي: مقاربة أنثروبولوجية، أكدت على أن الإنتخابات التشريعية لـ 17 ماي 2007 سادتها العروشية و القبيلة (منصور مرقومة ، 2015، ص. 79).

ـ المجتمع الأهلي: الدول المتقدمة لها ما يعرف بالمجتمع المدني، و لكن في الوطن العربي فإن عزمي بشارة انتقد هته التسمية كون أن الوطن العربي يعيش فترة سابقة عن المدنية، و لا يمكن لهته الجمعيات و الأحزاب أن ترقى لما يعرف بالمجتمع المدني، لذلك ذكر مصطلح المجتمع الأهلي، و لما تذكر مفهوم الأهل فهي تدرج ضمن مفهوم القرابة التي لاتضع مشاركة حقيقية، و تصبح فيه المرأة مهيمن عليها لا سيدة في قراراتها.

ب/ من الناحية الثقافية (جمال محمد أبو شنب، 2011، ص. 225):

يرى غبريال ألموند على أن الثقافة السياسية تقسم إلى ثلاثة أنواع: المشاركة، الخاضعة و المحدودة، ففي ظل وجود أنظمة استبدادية في الوطن العربي فإن التزوير و عدم الثقة في السلطة تجعل من المواطن العربي في منأى عن هته المشاركة، حتى و إن كانت موجودة فهي محدودة نظرا لعدم إنخراط شرائح كبيرة من المجتمع، مثل المرأة التي غيبت لفترات طويلة و لم تظهر إلا في الآونة الأخيرة عبر استخدام نظام الكوطا و الذي كان مفروضا لا إراديا من قبل الدول العظمى و التقارير الدولية التي تصدرها كل سنة على حال المرأة العربية، إضافة إلى ذلك فإن عامل الدين في الوطن العربي له دلالته الخاصة نتيجة أن الأغلبية الساحقة تدين بالدين الإسلامي و الذي في اعتقادهم أن المرأة لا تسود الرجل و القوامة تبقى للرجل مثل ما هو متداول بين الناس " لعن الله قوم تحكمهم امرأة".

جـ/ من الناحية الإقتصادية:

بالمجاراة مع البيئة العربية. يوجد أشكال مختلفة و متعددة للوجه الاقتصادي كالبطالة التي ترتبط بمجموعة من الظروف البنائية المجتمعية التي أفرزت، و التي تختلف ولا شك من مجتمع لآخر، بل في داخل المجتمع من فترة زمنية لأخرى، و التي تؤثر على شغل المرأة لأن بلدان الوطن العربي من

الناحية الإقتصادية تقسم إلى نوعان: الدول النفطية و الغير النفطية، فالأولى كدول الخليج العربي، سوريا، ليبيا، الجزائر، الذين يكثفون جهودهم لإقحام المرأة في القطاعات البيروقراطية كالصحة و التعليم، بينما الأخرى التي تعد سياحية فهي تعتمد على الصناعات التقليدية و النسيجية كالمغرب و تونس، مما يجعل المرأة أسيرة الرجل نظرا لمحدودية إمكانياتها المالية و الإقتصادية.

د/ من الناحية القانونية:

يتمظهر من خلال البناء المؤسسي لهته الدول القطرية و التي عاشت لفترات طويلة الاستعمار بمختلف أشكاله: كالاستعمار المباشر في الجزائر أو الحماية في تونس و المغرب من قبل الفرنسيين أو حتى الإيطاليين في ليبيا و الإنجليز و الفرنسيين في منطقة الهلال الخصيب و مصر.

إضافة إلى ذلك وجود إرباك حقيقي جراء عدم استكمال الدول العربية لمقوماتها الأساسية باستقلالها الذاتي عن الشخص الحاكم ، مما يضفي أزمة شرعية و أزمة مؤسسات (بومدين طاشمة، نوفمبر 2011، ص. 12).

ثم حداثة الإطار القانوني الذي يحكم الدول العربية و عدم اكتساب المرأة خبرة في الحياة السياسية، فالخطوة الأولى التي باشرت بها الدول العربية هي إصدار قوانين تخص نظام الكوطا بتمثيلها في المجالس المنتخبة حتى و إن لا يزال الاعتماد على التعيينات بشكل كبير و هو ما يفرز اللاكفاءة و اللاوعية في تقلد هته المناصب.

رابعا: التصويت في البرلمان و المشاركة السياسية في الوطن العربي:

أ/ التصويت في البرلمان و المشاركة السياسية في منطقة المغرب العربي و شمال إفريقيا:

في كثير من الأحيان تستعمل معايير دولية كنقاط مرجعية للإنتخابات و خصوصا منها التشريعية لأجل حق ضمان المشاركة من خلال:

"الإقتراع العام، الإنتخابات الدورية و النزيهة، حق الترشح، المساواة في التصويت، حق الإقتراع، الإقتراع السري، حرية تعبير الناخبين عن إرادتهم" (محمد ولد إشدو، مرجع سبق ذكره، ص. 399)، و بالتالي التصويت هو أحد المعايير الهامة في أي انتخابات و التي تنعكس على أداء الناخبين و إدلائهم بأصواتهم أيام الإنتخابات و العكس من ذلك صحيح فإذا ضن المواطنون أن صوتهم لن يؤثر في اختيار الممثلين في البرلمان فسيغيبون و لن تكون هنالك نسب أعلى في التصويت، فالجزائر مثلا بلغت الإنتخابات التشريعية فيها لـ 10 ماي 2012 ما نسبة 43,14 % و هي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع دول أخرى في المنطقة إلا أن المعارضة دائما تتهم الإدارة و السلطة بالتزوير لذلك يكون العزوف السياسي (جدول رقم 1)، ثم الميزة الثانية في هته المنطقة هي موريتانيا و التي تحصلت على أعلى نسبة 75,53 %

خلال انتخابات ديسمبر 2013 و مؤد هذا الارتفاع هو وجود ثغرات تقنية و إجرائية كفوضى التسجيل على اللوائح الإنتخابية، و ضعف الرقابة و تغاضيها و عجزها عن مواكبة أساليب التزوير المبتكرة، أو حتى في انعدام الحبر اللاصق، لتأتي البلدان الأخرى ضمن نفس السياق و النتائج كتونس 68,36 % (أنور الجمعاوي، مارس 2014، ص. 65)، و المغرب 45,40 % أو ليبيا 41,75 % (زهير حامدي، مرجع سبق ذكره، ص. 89) ، إلا مصر التي تحصلت على أدناها بسبب المقاطعة التي عرفتها الكثير من الأحزاب إثر الانقلاب ضد الإخوان المسلمين (خالد محمود، آيات حمدان ،مرجع سبق ذكره، ص. 53).

ب/ التصويت في البرلمان و المشاركة السياسية في شبه الجزيرة العربية: جاءت النتائج موضحة في الجدول رقم 2 حيث أن اليمن تحوز على أعلى نسبة 75,98 % خلال انتخابات أفريل 2003 و لكن مؤد ذلك هو عدم النزاهة الإنتخابية خصوصا منه سجل الناخبين الذي كان محل عدم الثقة من قبل أحزاب المعارضة ما اضطر الحزب الحاكم إلى عقد اتفاق في 18 جوان 2007 بتشكيل لجنة قانونيين همها الأساسي هو احالة التزوير في السجل إلى القضاء و لكن هذا لم يتم (محمد أحمد المخلافي ، مرجع سبق ذكره، ص. 326)، ثم تأتي النتائج الأخرى في حدود المتوسط لدول كالبحرين بما نسبة 52,60 %، و الكويت 51,90 %، عمان 55,66 %، بينما الإمارات كانت أدناها بما نسبة 35,29 % خلال الإنتخابات التشريعية لسبتمبر 2011 (العربي صديقي، 2010، ص. 166).

جـ/ التصويت في البرلمان و المشاركة السياسية في منطقة الهلال الخصيب: جاءت النتائج مثلما هي موضحة في الجدول رقم 3 بحيث احتلت العراق المرتبة الأولى بنسبة 62% و يرجع بعض الدارسين هذا الارتفاع إلى اكتساب المواطن ثقافة مشاركة بعدما سقط نظام صدام حسين و هو رأي أصحاب السلطة و بالمقابل فإن المعارضة تربط هذه الزيادة بالتزوير و عدم الأخذ برأي الشعب و النتيجة ذاتها مطابقة لما هو عليه الحال بالنسبة للأردن 56,50 % و لبنان 53,98 %.

د/ التصويت و المشاركة السياسية في منطقة شرق افريقيا: ما أفرزته الإنتخابات في منطقة شرق إفريقيا تؤكد أن البلدان الصغيرة مثل جيبوتي و جزر القمر لها نسب مرتفعة في الإنتخابات التشريعية، فنسبة 66,60 % المتحصل عليها خلال انتخابات فيفري 2013 منخفضة بالمقارنة مع النسبة المتحصل عليها في الإنتخابات التشريعية 8 فبراير 2008 و التي جاءت بنتائج مرتفعة و لأول مرة منذ 15 سنة و هذا بهيمنة دائمة من الحزب الحاكم الإتحاد من أجل الأغلبية الرئاسية (سعيدة محمد عمر، 2010) أما عن جزر القمر فنسبة المشاركة السياسية هي 71,35 % أين استطاع حزب الإتحاد من أجل تنمية جزر القمر و حزب الشمس كأكبر الأحزاب المسيطرة على الساحة السياسية.

خامسا: المشاركة السياسية للمرأة و التمثيل في البرلمان:

أ/ تمثيل المرأة في المغرب العربي و شمال افريقيا:

1/ الغرفة الأولى: جاءت نتائج الإنتخابات التشريعية للغرفة الأولى مثلما هي موضحة في الجدول رقم 4 في ظروف متميزة، إذ عرفت استخدام أول مرة نظام الكوطا لتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، خصوصا منها التشريعية، بحيث ضمنت تواجد المرأة من خلال النسب و هي كالتالي (قانون عضوي ، 14 يناير 2012، ص. 46).:

. 20 % عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة (4) مقاعد.

. 30 % عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوت خمسة (5) مقاعد.

. 35 % عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر (14) مقعدا.

. 40 % عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنتي و ثلاثون (32) مقعدا.

. 50 % بالنسبة للمقاعد بالجالية الوطنية بالخارج.

مما جعل الجزائر تتبوأ المرتبة الأولى عربيا في عدد المقاعد المتعلقة بالنساء، أي ما يعادل 146 مرأة من بين 462 مقعد، و هو ما يشكل نسبة 31,60 % و لكن رغم هذا فإنها تبقى متوسطة في المستوى العالمي إذ تحتل المرتبة الثلاثين، ثم لتليها تونس كمرتبة ثانية في المغرب العربي و شمال إفريقيا بما يعادل 68 مرأة منتخبة من أصل 217 مقعد، و هي بذلك تحوز على ما نسبة 31,30 %، و مؤد ذلك هو الإصلاحات التي قامت بها تونس بعد ثورة 2011،و خصوصا ما جاء به دستور 2014 في فصله 34 على أن: " حقوق الإنتخاب و الإقتراع و الترشح مضمونة طبقا لما يضبطه القانون، و تعمل الدولة على ضمان تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة "، كما ورد في الفصل (46) ما يلي: "تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل و المرأة في تحمل مختلف المسؤوليات و في جميع المجالات، و تسعى إلى تحقيق التناصف بين المرأة و الرجل في المجالس المنتخبة (بثينة قربيع، جورجيا ديباولي ، 2014، ص. 64)، ثم تأتي بعد تونس، السودان و جنوب السودان في المرتبتين الثالثة و الرابعة على التوالي بما نسبة 30,50 % و 26,50 % ، فهو تأكيد على أن واقع المرأة السودانية مقارنة بنظيرتها المرأة العربية استطاعت أن تكتسب حقوقا كبيرة مثل التصويت و الترشيح و الإنتخاب ثم الكوطا فيما بعد كنتيجة لفعل و تفاعل بدأ منذ العقد السابق 1995 ـ 2004 و تجسد في قانون الإنتخابات لعام 2008 ثم نفذ في عام 2010 (بلقيس بدري، سامية النقر ، 2013، ص. 80)، و هو ما ضمن على الأقل ما نسبة 25% من النساء، أما المشاركة السياسية للمرأة الموريتانية استطاعت أن تتحصل على 37 مقعد من بين 147 في انتخابات 21 ديسمبر 2013 أي ما نسبة 25,20% نظرا لإطلاق العديد من البرامج الهادفة إلى زيادة تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار و هي ذات النتيجة التي توصل إليها تقرير منظمة المرأة العربية لسنة 2015(منظمة المرأة العربية، أبريل 2015، ص. 33)، ثم في المراتب الأخيرة تأتي المغرب و ليبيا و مصر بنسب تقل عن 20% فيما يتعلق بتواجد المرأة ضمن الغرفة الأولى للبرلمان.

2/ الغرفة الثانية: في العديد من بلدان المغرب العربي و شمال إفريقيا الذين أوجدوا الغرفة الثانية من البرلمان، فإن انتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة، كالجزائر تتم عبر انتخاب عضو واحد عن كل ولاية بمجموع 48 منتخب، و هذا لن يتم إلا من خلال الإقتراع السري غير المباشر، أي من خلال أعضاء المجالس الشعبية البلدية و الولائية ضمن هته الولايات، أين تم انتخابهم رجال ما عدا 8 أعضاء، كن ضمن الثلث الرئاسي أي ما يعادل 05,55 %، بينما في موريتانيا تعرف الغرفة الثانية بمجلس الشيوخ و التي مثلما جاءت في الدستور ضمن مادته (46): "يتشكل البرلمان من غرفتين تمثيليتين و هما الجمعية الوطنية و مجلس الشيوخ"، بحيث ينتخب أعضاء مجلس الشيوخ لمدة ستة (6) سنوات بالإقتراع غير المباشر و يقومون بتمثيل المجموعات الإقليمية كما يجدد أعضاء مجلس الشيوخ بالثلث كل سنتين، أين تم انتخاب 8 نساء بما نسبة 14,30 %، أما عن المغرب، جاء دستور 2011 ضمن فصله 63 مؤكدا على ما يلي: " يتكون مجلس المستشارين من تسعين عضوا على الأقل، و مائة و عشرون عضوا على الأكثر، ينتخبون بالإقتراع العام غير المباشر، لمدة ستة (6) سنوات (دستور المملكة المغربية 2011، سبتمبر 2011، ص. 34)، و هي تكون منتخبة من الوحدات المحلية على الشاكلة التالية:

. ثلاثة أخماس الأعضاء يمثلون الجماعات الترابية، يتوزعون بين جهات المملكة بالتناسب مع عدد سكانها، و مع مراعاة الإنصاف بين الجهات، ينتخب المجلس الجهوي على مستوى كل جهة من بين أعضائه، الثلث المخصص للجهة من هذا العدد، و ينتخب الثلثان المتبقيان من قبل هيئة ناخبة تتكون على مستوى الجهة، من أعضاء المجالس الجماعية و مجالس العمالات و الأقاليم.

. خمسان من الأعضاء تنتخبهم، في كل جهة، هيئات ناخبة تتألف من المنتخبين في الغرف المهنية و في المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية، و أعضاء تنتخبهم على الصعيد الوطني، هيئة ناخبة مكونة من ممثلي المأجورين" (المكان نفسه)، فمن خلال انتخابات 02 أكتوبر 2015 تم انتخاب 14 مرآة من بين 120 أي ما نسبة 11,70 %. ثم تأتي السودان بغرفتها الثانية التي يتم فيها انتخاب الأعضاء عبر الإقتراع غير المباشر، أين تم انتخاب 19 مرأة من بين 54 أي ما نسبة 35,20 %، لتأتي فيما بعد جنوب السودان بما يعادل 05 نساء أي ما نسبة 10%.

ب/المرأة في شبه الجزيرة العربية:

1/ الغرفة الأولى: تتألف السلطة التشريعية في الإمارات العربية المتحدة من مجلس واحد يدعى المجلس الوطني الإتحادي و الذي يتكون من أربعين (40) مقعدا، يوجد منه تسعة (9) نساء أي ما نسبة 22,50 % و هو ما يؤهلها لأن تتبوأ الريادة في منطقة شبه الجزيرة العربية و ذلك عبر دعم القيادة السياسية لترقية دور المرأة، مثل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الذي سبق و أن قال: " يحق للمرأة أن تعمل في أي مكان شاءت"(سعيد الغفلي، سنة 2009، ص. 22)، و لكن هذه النسبة تعد ضعيفة

إذا ما قورنت بدول أخرى من العالم، إذ تحتل المرتبة الستين (60) عالميا، لتأتي فيما بعد المملكة العربية السعودية بتوجهاتها المحافظة اتجاه مشاركة المرأة في الحياة السياسية، أين نظر إليها الملك عبد الله بن عبد العزيز في سبتمبر 2011 بمنحها حقوق سياسية في خطابه أمام مجلس الشورى بأن تكون لها العضوية بهذا المجلس، بقوله: " قررنا مشاركة المرأة في مجلس الشورى عضوا، اعتبارا من الدورة القادمة وفق ضوابط الشرع، إننا نرفض تهميش دور المرأة في المجتمع السعودي في ظل مجال عملها وفق الضوابط الشرعية"(مفيد الزيدي، ص. 56)، و هو ما أفرزت عنه انتخابات 15 جانفي 2013 بولوج ثلاثين (30) منتخبة إلى مجلس الشورى من أصل مائة و واحد وخمسون (151) أي ما نسبة 19,90 % و هو ما سمح لها بتبوؤ المرتبة 73 عالميا، لتتوإلى فيما بعد النسب الضعيفة لمشاركة المرأة في الغرفة الأولى البرلمانية مثل البحرين التي حصلت على ما نسبة 7,50 % من أصل أربعين عضوا مثلما عبرت عنها المادة (56) من دستور 2002 بنصها ما يلي: " يتكون مجلس النواب من أربعين عضوا و ينتخبون بطريقة الإنتخاب العام السري المباشر" ، كما أن ذات الدستور عبر صراحة عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضمن نص المادة الأولى من ذات الدستور، في فقرتها (هـ) على أن: " للمواطنين، رجالا و نساءا، حق المشاركة في الشؤون العامة و التمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق الإنتخاب و الترشيح"، أما أدنى مستويات تمثيل المرأة في الغرفة الأولى للبرلمان تشكلها دول مثل الكويت و عمان بمقعد واحد لكل منهما، بينما قطر و اليمن فهما بدون تمثيل.

2/ الغرفة الثانية:

في شبه الجزيرة العربية يوجد ثلاثة بلدان لديهم الغرفة الثانية و هم: البحرين، عمان، اليمن، فبالنسبة للأولى فإن تسمية الغرفة الثانية هي مجلس الشورى، ووفقا للمادة (52) من دستور 2002 فإنها تحوي على أربعين (40) عضوا يعينون بأمر ملكي (المادة 53)، مما سمح ببلوغ قدر كبير من عدد النساء ضمن هته الغرفة بما يعادل تسعة (9) نساء أي ما نسبة 22,5 %، بدل ما هو موجود في الغرفة الأولى بثلاثة نساء ثم يأتي في الدرجة الثانية سلطنة عمان بما نسبة 15,3 % أي ما يعادل 13 عضو، فوفقا للمادة (58) مكرر من النظام الأساسي للدولة فإن هذا المجلس يتكون من رئيس و أعضاء لا يتجاوز عددهم بالرئيس عدد أعضاء مجلس الشورى، يعينون بمرسوم سلطاني"، لذلك فاستنادا لطريقة التعيين تتمكن المرأة من تبؤ مناصب في هذا المجلس، و هم عادة يختارون من الوزراء و السفراء و كبار القضاة السابقون و حتى الأعيان، ليأتي في الأخير اليمن بمرأتين من أصل 111 عضو من مجلس إسمه الشورى، و الذي ينشأ وفقا للمادة (125) من دستور 2001 بقرار من رئيس الجمهورية و يضم ذوي الخبرات و الكفاءات و الشخصيات الإجتماعية لتوسيع قاعدة المشاركة، فبالرغم من أن هذا المجلس يتم بالتعيين إلا أنه لا يزال ضعيفا من ناحية التركيبة البشرية و افتقاره لكتلة نسوية.

جـ/ المرأة في منطقة الهلال الخصيب:

1/ الغرفة الأولى:

تنص المادة (5) في دستور العراق على أن السيادة للقانون و الشعب هو مصدر السلطات و شرعيتها ، يمارسها الإقتراع السري العام و المباشر و عبر مؤسساته الدستورية، كما أن للمرأة شأن في الحياة السياسية من خلال ما جاء في نص المادة (20) (مجموعة باحثين ، 2008، ص. 180)، على أن للمواطنين رجالا و نساء حق المشاركة في الشؤون العامة، و التمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت و الإنتخاب و الترشيح، فتحصلت بذلك المرأة على (87) مقعد من أصل 328 خلال انتخابات 30 أفريل 2014 لإعتبار أن المادة (49) من الدستور في فقرتها الرابعة تنص على أن قانون الإنتخابات يضمن تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب، ثم تليها في المرتبة الثانية سوريا خلال انتخابات ماي 2012 بعدد من النساء يعادل 31 من أصل 250 مقعد أي ما نسبة 12,4 % لتحتل بذلك الرتبة 107 عالميا، أما عن الأردن تبقى في ذات النسبة خلال انتخابات 23 جانفي 2013 بـ 18 مرأة من أصل 150 مقعد، ثم في الأخير لبنان (مجموعة باحثين، مرجع سبق ذكره، ص. 200) و التي كما بينت انتخابات مجلس النواب ـ تعد الغرفة الوحيدة ـ في 27 جوان 2009 أن المرأة تحصلت على (4) مقاعد من أصل 128 أي ما نسبة 3,1 %، و هي تعد ضعيفة بالمقارنة مع بعض الدول المشكلة لمنطقة الهلال الخصيب.

2/ الغرفة الثانية:

الغرفة الثانية ضمن السلطة التشريعية للملكة الأردنية الهاشمية هي مجلس الأعيان و التي تتكون من عدد لا يتجاوز نصف عدد مجلس النواب، و فيما يخص تواجد المرأة ضمن مجلس الأعيان، فقد استطاعت أن تتحصل على ثمانية (8) مقاعد من أصل 75 مقعد و هم في العادة يكونون من الطبقة التالية: رؤساء الوزراء، و الوزراء الحاليون و السابقون و قضاة و ضباط متقاعدون أو ممن حصلوا على ثقة الشعب.

د/ المرأة في منطقة شرق إفريقيا:

الغرفة الأولى: تحوي هته المنطقة على عدد قليل من عدد النساء مثلما هو موضح في الجدول رقم 5 بحيث يتكون البرلمان الفدرالي لجمهورية الصومال من 275 عضو لمدة أربعة (4) سنوات، فمن خلال انتخابات أوت 2012 تم تقلد 38 مرءة في المجلس أي ما نسبة 13,8 % و بالتالي تحتل المرتبة 98 عالميا، أما بالنسبة لجيبوتي فيتكون المجلس من 65 عضوا، بينما الحالي فيتواجد فيه 55 عضوا و ينتخبون لمدة 5 سنوات بالإقتراع العام السري و المباشر، و يتواجد ضمن هذا المجلس الذي يلقب بالمجلس الوطني 7 نساء أي ما نسبة 12,7 % و ذلك كان خلال انتخابات فيفري 2013 و

هو يحتل المرتبة 105 عالميا، ثم في الأخير جزر القمر و التي لديها غرفة واحدة تلقب بمجلس الإتحاد و هي تتكون من 33 عضوا، 24 منهم ينتخبون عن طريق الإقتراع المباشر بينما 9 الباقون ينتخبون عن طريق الإقتراع غير المباشر من ثلاثة جزر المشكلة للإتحاد، و عن تمثيل المرأة استطاعت أن تتواجد مرأة واحدة أي ما نسبة 3% و هي بذلك تحتل المرتبة 139 عالميا.

الخاتمـــة:

يبدو أن الأحداث التي اجتاحت الوطن العربي بداية من سنة 2011 من أجل التحول الديمقراطي فيما يعرف بالربيع العربي قد أحدثت تغيرات كبيرة في آلية المشاركة السياسية، مقارنة بمختلف آليات الإنغلاق السياسي التي أقامتها الأنظمة السياسية سابقا و التي سرعان ما بدأت تتهاوى مع تزايد الضغوط في الداخل و الخارج لإقامة أنظمة ديمقراطية تحترم فيها الحرية السياسية للأشخاص، و المشاركة تكون فيها طواعية بعيدا عن المزايدات أو التزوير بإقحام جميع شرائح المجتمع مثلما هو الشأن للمرأة العربية التي لا تزال تعاني التهميش و اللامساواة بعدم ولوجها في المجالس البرلمانية أين حازت وفقا لنظام الكوطا بالنسبة للعديد من الدول العربية على مقاعد ضعيفة بحسب الإحصائيات المقدمة إلى غاية 01 ديسمبر 2015، فضمن الغرفة الأولى جاءت نسبة مشاركة المرء في المجالس البرلمانية العربية على 19,10 %، أما الغرفة الثانية فهي بنسبة 11,90 %، بينما كلتاهما مجتمعتان فالنسبة هي 17,90 %، مما يطرح أزمة مشاركة سياسية حقيقية بالنسبة للمرأة العربية و التي تحتاج إلى تظافر جهود الجميع لأجل تحقيق قفزة لمشاركة المرأة و دخولها للحياة السياسية، فلدى كثير من المواطنات العربيات استعداد حقيقيا إذا ما أزيلت العقبات الإجتماعية و السياسية و الإقتصادية و أنهن يعلقن أهمية خاصة للمشاركة، فتوجه الأنظمة العربية نحو الديمقراطية مصحوبة بموجات الربيع العربي يعطي للمرأة فرصة إصلاح العلاقة المتردية بينها و بين الدولة، و بينها و بين المجتمع ، و بالتالي فإثبات الفرضية محل الدراسة هو تأكيد على وجود أزمة مشاركة سياسية حقيقية سبب إقصاء شريحة واسعة من المجتمع العربي و المتمثلة في المرأة، و من بين التوصيات التي خلصت إليها الدراسة ما يلي:

- الإنتقال من مفهوم الكوطا إلى مفهوم المساواة في تقلد المناصب لبلدان الوطن العربي.

- المزيد من النضال بالنسبة للمرأة في إطار ما يعرف بالمجتمع المدني و تيقنها بأن الحرية تأخذها و لا يمنحها لها الرجل.

- فتح المجال للمرأة من قبل الأحزاب السياسية لبلوغها مراكز سلطوية.

- الإحتكاك بنساء أجنبيات استطعن الوصول إلى مراكز قيادية و تبادل التجارب بموجبها.

- التحرر من القنوات الإجتماعية التقليدية التي تعيق مسارها السياسي.

. تكثيف الملتقيات و الندوات التي تخص مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

الملاحق:

جدول رقم 1: يوضح التصويت في البرلمان لمنطقة المغرب العربي و شمال إفريقيا.

البلد	الإنتخابات	عدد المسجلين	عدد المصوتين	النسبة (%)
الجزائر	ماي 2012	21.645.841	9.339.026	43.14
تونس	أكتوبر 2014	5.236.244	3.579.257	68.36
السودان	أفريل 2015	13.126.989	6.091.412	46.40
جنوب السودان	أوت 2011	/	/	/
موريتانيا	ديسمبر 2013	1.189.105	898.100	75.53
المغرب	نوفمبر 2011	13.475.435	6.117.847	45.40
ليبيا	جوان 2014	1.509.128	630.000	41.75
مصر	ديسمبر 2015	53.786.762	15.206.010	28.27

المصدر: من إعداد الباحث و المعلومات مأخوذة من:

http://www.ipu.org/parline-f/parlinesearch.asp, la date ; 02/02/2016.

جدول رقم 2: يوضح التصويت في البرلمان لمنطقة شبه الجزيرة العربية

البلد	الإنتخابات	عدد المسجلين	عدد المصوتين	النسبة (%)
الإمارات	سبتمبر 2011	224.279	79.157	35.29

السعودية	جانفي 2013	/	/	/
البحرين	نوفمبر 2014	349.713	183.936	52.60
الكويت	جويلية 2013	439.911	228.314	51.90
عمان	أكتوبر 2015	525.785	297.905	56.66
قطر	جويلية 2013	/	/	/
اليمن	أفريل 2003	8.035.721	6.105.696	75.98

المصدر: من إعداد الباحث و المعلومات مأخوذة من:

http://www.ipu.org/parline-f/parlinesearch.asp, la date ; 02/02/2016.

جدول رقم 3: يوضح التصويت في البرلمان لمنطقة الهلال الخصيب

البلد	الإنتخابات	عدد المسجلين	عدد المصوتين	النسبة (%)
الأردن	جانفي 2013	2.279.200	1.287.760	56.50
العراق	أفريل 2014	22.000.000	13.640.000	62
سوريا	ماي 2012	/	/	/
لبنان	جوان 2009	3.258.573	1.758.901	53.98
فلسطين	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحث و المعلومات مأخوذة من:

http://www.ipu.org/parline-f/parlinesearch.asp, la date ; 02/02/2016.

جدول رقم 4: يوضح عدد النساء المنتخبات ضمن الغرفة الأولى من البرلمان لدول المغرب العربي و شمال إفريقيا

البلد	الإنتخابات	عدد المقاعد	النساء	النسبة (%)	الرتبة في العالم
الجزائر	ماي 2012	462	146	31,60	30
تونس	أكتوبر 2014	217	68	31,30	33
السودان	أفريل 2015	426	130	30,50	37
جنوب السودان	أوت 2011	332	88	26,50	47
موريتانيا	ديسمبر 2013	147	37	25,20	52
المغرب	نوفمبر 2011	395	67	17,00	85
ليبيا	جوان 2014	188	30	16,00	90
مصر	ديسمبر 2015	596	89	14,93	/

المصدر: من إعداد الباحث و المعلومات مأخوذة من:

http://www.ipu.org/parline-f/parlinesearch.asp, la date ; 02/02/2016.

جدول رقم 5: يوضح عدد النساء في الغرفة الأولى لمنطقة شرق إفريقيا.

البلد	الإنتخابات	عدد المقاعد	النساء	النسبة (%)	الرتبة في العالم
الصومال	أوت 2012	275	38	13,80	98

جيبوتي	فيفري 2013	55	07	12,70	105
جزر القمر	جانفي 2015	33	01	03	139

المصدر: من إعداد الباحث و المعلومات مأخوذة من:

http://www.ipu.org/parline-f/parlinesearch.asp, la date ; 02/02/2016.

قائمة المراجع:

أ. الكتب:

1- باللغة العربية:

1– بثينة قريبع، جورجيا ديباولي، واقع النوع الإجتماعي في تونس 2014، (تونس، [د. م. ن.]، 2014)

2 – بلقيس بدري، سامية النقر، الكوتة و انعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية، (السودان، جامعة الأحفاد للبنات، 2013).

3 – بومدين، طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب : قضايا و اشكالات، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011).

4 – بوحني، قوي، مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية، ط. 2، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).

5 – داود، الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2002).

6 – محمود حامد، مهمور، علم الإجتماع السياسي، (عمان: دار البداية، 2012).

7 – وجدان، كاظم التميمي، الديمقراطية: رؤية فلسفية، (عمان: دار اليازوري، 2013).

8 – عبد الهادي، الجوهري، دراسات في العلوم السياسية و علم الإجتماع السياسي، (الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2001).

9 – عمر ،كامل حسن، الجغرافيا السياسية الجديدة للعالم العربي في ضوء العولمة الثقافية، (دمشق: دار رسلان، 2008).

10 – محمد، أزهر السماك، جغرافية الوطن العربي: دراسة إقليمية، (الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2011).

11 – حسام، جاد الرب، جغرافية العالم العربي، (جامعة أسيوط، كلية الآداب،[د. ت.]).

12 – محمد، محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي : نشأتها و تطورها و مشكلاتها، الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2014).

13 – يحيى، محمد نبهان، أطلس الوطن العربي : الجغرافي، الطبيعي و السياسي، (عمان: دار يافا للنشر، 2009).

14 – عبد الله، الدابر، النظم السياسية الديمقراطية كأساس للحوار بين الحضارات، (القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2008).

15 – محمد، فهيم درويش، مرتكزات الحكم الديمقراطي و قواعد الحكم الرشيد، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2010).

16 – سامية، خضر صالح، المشاركة السياسية و الديمقراطية: اتجاهات نظرية و منهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، (جامعة عين شمس، كلية التربية، 2005).

17 – فيليب، برو، علم اجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، ط. 2، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2006).

18 – سوزان كالفرت، بيتر كالفرت، السياسة و المجتمع في العالم الثالث: مقدمة، ترجمة: عبد الله بن جمعان آل عيسى الغامدي، (جامعة الملك سعود، إدارة النشر العلمي و المطابع، 2002).

19 – عبد الحليم، الزيات، التنمية السياسية: دراسة في علم الإجتماع السياسي، الجزء: الثالث، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2002).

20 – محمد العزيز، الحبابي، حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية- سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

21 – منصور، مرقومة، القبيلة و السلطة و المجتمع في المغرب العربي : مقاربة أنثروبولوجية، (الجزائر: ابن النديم للنشر و التوزيع، 2015).

22 – جمال محمد، أبو شنب، أصول الإجتماع السياسي: النشأة، القضايا، التطبيقات، (الإسكندرية، 2011).

23 – محمد ولد إشدو، واقع المعضلات الإنتخابية في موريتانيا، مجموعة باحثين، النزاهة في الإنتخابات البرلمانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).

24 – محمد أحمد المخلافي، نزاهة الإنتخابات النيابية في اليمن، مجموعة باحثين، النزاهة في الإنتخابات البرلمانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).

25 – العربي صديقي، إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

26 – منظمةالمرأةالعربية، نقاط مضيئة في مسيرةالمرأةالعربية، (القاهرة، [د. م. ن.]، أبريل 2015).

27 – حسان محمد شفيق العاني، حول الإنتخابات العراقية، في : مجموعة باحثين، النزاهة في الإنتخابات البرلمانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).

2 ـ باللغة الفرنسية:

1- Anrick percheron, Age, cicle de vie,Génération, période, et comportement éléctoral, dans : Daniel gaxi, l’éxplication du vote, paris, Harmattan, p. p. 228 – 262.

ب ـ المجلات:

ـ باللغة العربية:

1 – أنور الجمعاوي، تونس : العبور إلى الديمقراطية، سياسات عربية، العدد: 7، مارس 2014.

2 – بومدين طاشمة، التنمية السياسية و أزمة الوضع الدستوري في الوطن العربي، في: دراسات قانونية، العدد: 13، نوفمبر 2011.

3 – زهير حامدي، ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات و المآلات، سياسات عربية، العدد: 7، مارس 2014.

4 – خالد محمود، آيات حمدان، حماس و مصر: المأزق و مآلات العلاقة، سياسات عربية، العدد: 7، مارس 2014.

5 – وزارة العدل، دستور المملكة المغربية 2011، في: سلسلة نصوص قانونية، العدد: 19، سبتمبر 2011.

6 – سعيد الغفلي، ترقية التمثيل السياسي للمرأة في الإمارات العربية المتحدة، في: مجلة الوسيط، العدد: السابع، سنة 2009.

7 – بن رحو سهام، مأسسة النوع الإجتماعي: مدخل لتحقيق الأمن الإنساني للمرأة بالجزائر، في: مجلة العلوم القانونية و الإدارية و السياسية، العدد: 18، 2014.

ــ باللغة الأجنبية:

1 - Mark Gray, A. wuffle, Vindicating Anthony Downs, Political science and politics, vol. 38, N° 4, 2005, p.737.

جـ - القوانين:

1 – الأمانة العامة للحكومة، قانون عضوي رقم 12–03 المؤرخ في 12 يناير سنة 2012، يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيلالمرأةفي المجالس المنتخبة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السنة التاسعة و الأربعون، العدد الأوَّل، 14 يناير 2012.

د - الأنترنيت:

1-http://pa.au.int/en/sites/default/files/Rapport%20MOE-UA-%20Elections%20Djibouti%20%202013_0.pdf

2 – سعيدة محمد عمر، تطور النظام السياسي في جيبوتي 1981 – 2010،

https://saidaomar.files.wordpress.com/2015/03/d8aad8b7d988d8b1d8a7d984d986d8b8d8a7d985d8a7d984d8b3d98ad8a7d8b3d989-d981d98a-d8acd98ad8a8d988d8aad98a-1981-2010.pdf

3 - مفيد الزيدي، محاولات الإصلاح السياسي في السعودية، في: المستقبل العربي، أنظر الرابط التالي:

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_435_mofeed_alzidi.pdf . تاريخ الدخول: 30 جانفي 2016